

Distr.: General
26 March 2020
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2487 (2019) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وقرار المجلس 2366 (2017) الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل 90 يوما. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 27 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 26 آذار/مارس 2020.

ثانيا - التطورات السياقية الرئيسية

2 - شكَّل ما بذلته الإدارات الإقليمية والمحلية المُعلن عن تدشينها حديثاً من جهود لإدراج مسألة تنفيذ السلام في خطط الحوكمة لكل منها أهم ما اتسمت به الفترة المشمولة بهذا التقرير. ففي 1 كانون الثاني/يناير 2020، تولى جميع الحكام الجدد، وعددهم 32 حاكما، من بينهم امرأتان فقط، وأكثر من 1 100 من العُمد الجدد، من بينهم 131 امرأة، ومجالس المقاطعات والمجالس البلدية مهامَهم في جميع أنحاء كولومبيا، بعد انتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وهي الأولى من نوعها منذ التوقيع على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وشرع الحكام ورؤساء البلديات في عملية صياغة خططهم الإنمائية على صعيد المقاطعات والصعيد المحلي، التي ستوجه أولوياتهم للسنوات الأربع المقبلة. وواصلت الحكومة العمل معهم لتشجيع الجهات المحلية والإقليمية على تولِّي زمام البرامج المتصلة بالسلام. وفي عدة مناطق، ما زال الأعضاء السابقون في صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ينضمون إلى هذه العمليات التشاركية المتعلقة بصياغة الخطط الإنمائية الإقليمية والمحلية. وقد استعانت البعثة بالزيارات التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا إلى عواصم المقاطعات والمناطق المتضررة من النزاع، وما تبذله المكاتب الميدانية التابعة للبعثة من جهود دائمة لتتواصل أيضا على نحو استباقي مع السلطات الجديدة، وعرضت تزويدها بالدعم في المسائل المتصلة بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية.



20-04257 (A) 300320 300320



3 - وفي شباط/فبراير 2020، استضاف مكتب المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج اجتماعا، حضره أكثر من 170 عمدة و 21 حاكما، لتباحث حالة تنفيذ الحكومة للبرامج المستمدة من اتفاق السلام. وخلال اجتماع عقده الاتحادُ الوطني للمقاطعات، رحَّب جميع المحافظين الـ 32 باقتراح الحكومة الذي دعت فيه إلى إنشاء مكتب للسلام ضمن كل من حكومات المقاطعات، تُناط به المسؤولية عن التنسيق وقيادة تنفيذ السياسة المتعلقة بالسلام في الأقاليم. وفي 20 شباط/فبراير، شاركت عمدة بوغوتا، وهي أول امرأة تُنتخب لهذا المنصب، في تنظيم اجتماع مع حركات المجتمع المدني جمع حكاماً وعُمَداً من مناطق مختلفة للإعلان عن انطلاق الشبكة الوطنية للسلطات المحلية من أجل السلام، دعماً لتنفيذ اتفاق السلام.

4 - وفي 12 شباط/فبراير، اجتمعت الحكومة للمرة السابعة مع اللجنة الوطنية للإضراب، التي شُكِّلت خلال احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ولكنهما لم يتوصّلا إلى اتفاق على سبل المضي قدماً فيما يتعلق بقائمة المطالب التي قدمتها اللجنة بشأن عدد من المسائل منها تقديم ضمانات لممارسة الحق في الاحتجاج الاجتماعي، والحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان، وجهود مكافحة الفساد والسلام، علاوةً على تنفيذ الاتفاقات المبرمة سابقاً مع الحركات الاجتماعية. واستمرت بعض الاحتجاجات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت اللجنة قد دعت إلى تنظيم احتجاجات في 25 آذار/مارس، ولكنها عُلِّقت بسبب تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

5 - وتواصلت المحادثة الوطنية التي بدأها الرئيس دوكي في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 رداً على الاحتجاجات، وانصب التركيز فيها على ست مسائل هي: النمو الشامل، والشفافية والجهود الرامية إلى مكافحة الفساد، والتعليم، والاستراتيجية الحكومية المعنونة "السلام في ظل الشرعية"، والبيئة، والشباب. ودُعيت البعثة إلى المشاركة في الاجتماعات الأربعة التي تناولت موضوع "السلام في ظل الشرعية"، أعربت خلالها جهاتٌ فاعلة مختلفة عن شواغلها وقدمت مقترحات بشأن مواضيع ترتبط بتنفيذ اتفاق السلام، من بينها إعادة إدماج المقاتلين السابقين، والضمانات الأمنية للقيادات الاجتماعية والمجتمعات المحلية، والإصلاح الشامل في المناطق الريفية، والعدالة الانتقالية، والضحايا.

6 - وفي 30 كانون الثاني/يناير 2020، عُين فرانسيسكو باربوسا، المستشار الرئاسي السابق لشؤون حقوق الإنسان، في منصب المدعي العام. وقد حدد أولوياته في تعزيز عمليات التحقيق في الاعتداءات على القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين؛ ومكافحة الهياكل الإجرامية والاتجار بالمخدرات والفساد؛ وتحسين الحضور الإقليمي لمكتب المدعي العام. وقدم أيضا ضمانات بأنه سيحترم استقلالية الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، واجتمع في 3 شباط/فبراير مع رئيستها، باتريشيا ليناليس، التي عرضت عليه اقتراحا بالعمل المشترك. وفي 17 شباط/فبراير، عُينت مديرةُ وحدة التحقيقات الخاصة، وهي مسؤولة عن التحقيق في الاعتداءات المترتكبة ضد القيادات الاجتماعية والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، مارثا مانسيرا، نائبةً للمدعي العام.

7 - وفي آذار/مارس، كثفت حكومة كولومبيا تدابيرها الوقائية المتخذة للتصدي لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، شملت إعلان حالة طوارئ، وإغلاق الحدود، وإعلان تطبيق حجر صحي وطني في الفترة من 24 آذار/مارس إلى 13 نيسان/أبريل. وأعلن الرئيس دوكي أيضا أن الحكومة ستخصص موارد إضافية لنظام الصحة العامة وبرامج الرعاية الاجتماعية. وإلى غاية 22 آذار/مارس، أكدت وزارة الصحة 277 حالة إصابة بفيروس كوفيد-19 في جميع أنحاء البلد، وحالتَي وفاة بسببه. وفي 17 آذار/مارس،

ذكر المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج أن الحكومة ستتخذ التدابير اللازمة ليتسنى استمرار تنفيذ البرامج المتصلة بالسلام على الرغم من التحديات الصعبة الناجمة عن تفشي المرض.

حل الخلافات المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام

8 - رغم التعاون العملي بين الطرفين المشار إليه في هذا التقرير في عدد من المجالات، فقد واصلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير الإعراب علناً عن خلافات قوية بشأن مدى امتثال الطرف الآخر لالتزاماته بموجب اتفاق السلام. فقد أبدت القوة الثورية البديلة المشتركة بوجه خاص انتقادات تتعلق بمدى كفاية التدابير الرامية إلى حماية المقاتلين السابقين وبنطاق استراتيجية الحكومة المسماة "السلام في ظل الشرعية"، التي تعتبرها القوة الثورية تفسيراً ضيقاً لاتفاق السلام؛ ودافعت الحكومة عن جهودها وأكدت أن تنفيذ اتفاق السلام هو عملية طويلة الأمد، وأثارت بدورها تساؤلات بشأن التزام القوة الثورية في بعض المجالات. وفي خضم إعراب الطرفان عن هذه الاختلافات والذي أحيانا ما كان شديد اللهجة، فإن الهيئة الرئيسية المنشأة لتسيير إجراء حوار رفيع المستوى وتسوية الخلافات بين الطرفين، أي لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، لم تجتمع إلا مرة واحدة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وواصلت البعثة، إلى جانب البلدان الضامنة التي تعمل في اللجنة بصفة مراقب، التشجيعَ على زيادة الاستعانة بهذا المنبر.

9 - وفي 12 شباط/فبراير، أصدرت الحكومة مرسوماً يحدد 31 تموز/يوليه 2020 موعداً نهائياً تسلَّم فيه القوة الثورية البديلة المشتركة جميع الأصول المدرجة في قائمة الجرد التي قدمتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقة إلى الحكومة في آب/أغسطس 2017. وقد أبدى حزب القوة الثورية البديلة المشتركة اعتراضه على المرسوم، مدعياً أن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقة أصبحت عاجزة عن الاحتفاظ بحيازة تلك الأصول بعد إلقاء أسلحتها، وأن أطرافا ثالثة امتلكت بعض هذه الأصول، وأن الحكومة تقاعست عن حيازة الأصول المعنية بفعالية وفي الوقت المناسب. غير أن القوة الثورية البديلة المشتركة وإدارة الأصول الخاصة واصلتا لقاءاتهما، منذ إصدار المرسوم، وحددتا جدولا زمنيا للامتثال لالتزاماتهما المتصلة بتسليم الأصول المعنية. وبطلب من الطرفين، شاركت البعثة في زيارة ميدانية لفحص حالة عدة ممتلكات في منطقة ريفية تقع من مقاطعة بوغوتا مدرجةٍ في قائمة الجرد.

الإصلاح الشامل في المناطق الريفية

10 - فيما يتعلق بالبرامج الإنمائية المركَّزة على الأقاليم الموجهة للبلديات المتضررة من النزاع وعددها 170 بلدية، والتي تشكِّل أحد عناصر الإصلاح الشامل في المناطق الريفية المنصوص عليه في القسم 1 من اتفاق السلام، تفيد الحكومة بأن 862 من الأشغال المتعلقة بالبنية التحتية قد أُنجزت وسُلِّمت إلى أصحابها، وأن 323 من الأشغال يجري تنفيذها، فيما توجد 7 أشغال في مراحل التخطيط. وقد أتاحت الحكومة مصادر تمويل مختلفة لهذه البرامج الإنمائية، من بينها الإتاوات المتأتية من استغلال الهيدروكربونات والمعادن، وبرنامج "العمل مقابل الضرائب" بمشاركة القطاع الخاص. ويُلاحظ أن 162 بلدية و 15 مقاطعة اعتمدت تدابير قانونية لإدراج هذه البرامج الإنمائية في صكوكها المتعلقة بالتخطيط الإقليمي. وأعربت المجتمعات المحلية التي شاركت في صياغة هذه البرامج الإنمائية عن أملها في أن تُشرَك مباشرةً في تنفيذها. وفي شباط/فبراير، زار الرئيس دوكي بلدية إلبوجيل (مقاطعة كاكيتا) لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الأشغال المتصلة بالبرامج الإنمائية المذكورة بما يشمل البلديات الست عشرة الواقعة في تلك المقاطعة.

11 - وفي كانون الثاني/يناير، قدمت الحكومة خريطة الطريق لتحقيق الاستقرار لمنطقة كاتاتومبو، وهي تجربة لاستراتيجية طويلة الأمد تنص عليها خطة التنمية الوطنية الرامية إلى تنسيق إجراءات الجهات الفاعلة المشارِكة في تنفيذ البرامج الإنمائية. وقد التزمت الحكومة بإعداد خرائط طريق للبرامج المتبقية بحلول نهاية عام 2020.

النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار

12 - يتواصل إحراز التقدم في القضايا السبع التي بدأتها الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. فقد أفادت المحكمة بأنها تلقت شهادات من 291 شخصا من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، و 232 ضابطا من أفراد قوات الأمن العام، و 7 أفراد من موظفي الدولة غير المقاتلين ومن أطراف ثالثة.

13 - واعتُمد حوالي 000 265 ضحية في القضايا السبع كلها. فالضحايا يشاركون على نحو متزايد في إجراءات الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ويتمسكون بأن يساهم جميع الأشخاص الذين يمثُلون أمامها مساهمة كاملة في التوصل إلى الحقيقة ويقرّ كل واحد منهم بمسؤوليته. وفي شباط/فبراير، طلب الضحايا في القضية 003 المتعلقة بعمليات إعدام خارج نطاق القانون التي قدمها موظفو الدولة على أنها إصابات في القتال (فيما يطلق عليه "تزييف إيجابي") استبعادَ لواء سابق في الجيش من اختصاص المحكمة لعدم اعترافه بمسؤوليته في سياق هذه القضية. وفي مارس/آذار، أفادت الولاية القضائية الخاصة أنها تلقت 272 ملاحظة فردية وجماعية من الضحايا في القضية 001 المتعلقة بعمليات الاختطاف التي قام بها أعضاء سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، تضمنت مخاوفهم من كون الروايات التي أدلى بها الأعضاء السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي لا ترقى إلى مستوى تطلُّع الضحايا إلى الحقيقة والاعتراف بمعاناتهم.

14 - وفي 17 شباط/فبراير، وفي إطار القضية 003، سلَّمت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام جثةَ شخص كان مفقوداً لمدة 18 عاماً إلى أسرته. وعثرت الولاية القضائية الخاصة على 54 جثة أخرى لضحايا محتملين في إطار سلسلة إجراءات استخراج الجثث في دابيبا (مقاطعة أنتيوكيا)، بالتنسيق مع الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص المصنَّفين في عداد المفقودين والمعهد الكولومبي للطب الشرعي، وهي إجراءات اتُّخذت بناءً على شهادة قدمها أحد أفراد الجيش. وحتى الآن، حصل 860 1 فرداً من قوات الأمن العام على استحقاقات قضائية من الولاية القضائية الخاصة ونظام العدالة العادي لقاء مساهمتهم في التوصل إلى الحقيقة.

15 - وواصلت الولاية القضائية الخاصة استعراض 941 التماساً مقدمة من موظفي الدولة غير المقاتلين وأطراف ثالثة مدنية للانضمام إلى نطاق اختصاصها، حيث قبلت منها 13 التماساً ورفضت 258 التماساً، معتبرةً أن جرائمهم لا ترتبط بالنزاع المسلح. وفي شباط/فبراير، أصدرت المحكمة الدستورية قرارا أعادت في تأكيد سريان اختصاص الولاية القضائية الخاصة على موظفي الدولة غير المقاتلين والأطراف المدنية الثالثة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة خلال فترة النزاع، التي تتجاوز نطاق تمويل الجماعات المسلحة المنظمة أو التعاون معها.

16 - وأثارت القوة الثورية البديلة المشتركة شواغل من افتقار النظام المستقل للمشورة والدفاع إلى ما يلزم من الموظفين والموارد. ويُذكر أن النظام نصَّ عليه اتفاق السلام ليكفل الحقوق للضحايا والمحاكمة وفق الأصول القانونية لجميع الذين يمثُلون أمام الولاية القضائية الخاصة.

17 - وفي فبراير/شباط، طلبت خمسُ منظمات وطنية تمثل النساء وفئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من الولاية القضائية الخاصة فتحَ قضية تتعلق بعنف جنسي ارتُكب إبان فترة النزاع.

18 - وحتى تاريخه، حددت الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص المصنَّفين في عداد المفقودين هويات 599 شخصاً (من بينهم 15 امرأة) اعتُبروا مفقودين ولم تكن أسماؤهم مدرجةً في أي قاعدة بيانات أخرى، وتلقت معلومات من 80 فرداً من المنتمين إلى قوات الأمن العام وأفراد سابقين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي عن المواقع المحتمل أن يوجد فيها الأشخاص المفقودون وعددهم 34 شخصا (من بينهم 8 نساء).

19 - وحتى تاريخه، أجرت لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار 700 11 مقابلة جماعية وفردية، منها مقابلات مع ضحايا ومقاتلين سابقين وأطراف فاعلة أخرى. وفي شباط/فبراير، أجرت اللجنة مقابلتها الأولى في جلسة خاصة مع قادة حزب القوة الثورية البديلة المشتركة للاستماع إلى أقوالهم في القضايا الرئيسية، بما في ذلك مسؤوليتهم في النزاع. وفي آذار/مارس، عقدت اللجنة أول حدث من سلسلة أحداث "فضاءات الاستماع" المقررة البالغ عددها 64 فضاءً لسماع الشهادات من المشاركين فيها من جميع قطاعات المجتمع فيما يتعلق بالأحداث المتصلة بالنزاع. وانصب التركيز في ذلك الحدث على وضع المقاتلين السابقين منذ توقيع اتفاق السلام.

استبدال المحاصيل غير المشروعة

20 - ما زالت المجتمعات المحلية في جميع أنحاء كولومبيا متضرِّرة بالعنف الناجم عن الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة. وقد علَّقت الآلاف من الأسر آمالها على التنفيذ الفعال للبرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، المنشأ بمقتضى المادة 4 من الاتفاق، وأبدت التزامها بالمرور بمرحلة انتقالية صوب الأنشطة الإنتاجية المشروعة. ووفقا لما ذكره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فقد تم القضاء، منذ آب/أغسطس 2017، على نحو 087 60 هكتارا من المساحات المزروعة بالكوكا التي سجلتها 097 99 أسرة مشاركة في البرنامج، من أصل 370 41 هكتارا من الكوكا. ويفيد المكتب بأن 96 في المائة من الأُسر تفي بالتزاماتها بالقضاء الطوعي على المحاصيل غير المشروعة. وتلقى ما مجموعه 611 46 أسرة سنة كاملة من المدفوعات المؤقتة، وتلقت 183 61 أسرة مساعدة تقنية، فيما تلقت 846 58 أسرة دعما لمشاريع الأمن الغذائي.

21 - وفي آذار/مارس، أتمّت مجموعة الأسر الأولى البالغ عددها 251 أسرة مشارَكتها في البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، في مقاطعة فيشادا، وحصلت على الآلات والأدوات اللازمة لدعم انتقالها إلى إنتاج الكاكاو. وحفاظاً على هذه النتائج، فإن من الأهمية الأساسية إحراز تقدم في المشاريع الإنتاجية البديلة التي ستمكِّن الأسر من التخلي عن زراعة الكوكا.

التطورات المرتبطة بجيش التحرير الوطني

22 - في الفترة من 14 إلى 17 شباط/فبراير، نفّذ جيش التحرير الوطني "إضرابا مسلحا" وطنيا أُمر المدنيون خلاله بعدم مغادرة منازلهم أو أماكن عملهم، وتجنب استخدام أي وسيلة نقل. وخلال الإضراب، أُبلغ عن وقوع حوادث عنف في عدة مقاطعات، منها اعتداءات على أفراد قوات الأمن العام، أسفرت عن مقتل جندي واحد. ورغم أن نطاق الإضراب كان متركزا في مناطق العمليات التقليدية لجيش التحرير الوطني (بما في ذلك مقاطعتَي شمال سانتاندر وأراوكا)، شهدت مقاطعات أخرى ارتفاعاً كبيراً في أنشطة المجموعة، شملت مقاطعات كاوكا، وفالي ديل كاوكا، وناريينيو، وسيزار، ولا غواهيرا، وماغداليينا. وقد رفض المجتمع الكولومبي الإضراب على نطاق واسع. وجدَّدت منظمات المجتمع المدني، إلى جانب الكنيسة الكاثوليكية، دعواتها إلى الحوار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. وقد أدانت الحكومة أعمال جيش التحرير الوطني وأعادت تأكيد شروطها لاستئناف المحادثات، وهي وقف جميع الأنشطة الإجرامية وإطلاق سراح المختطفين.

ثالثا - مهام البعثة

ألف - إعادة الإدماج

عملية انتقال وإدماج المناطق السابقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج

23 - في كانون الثاني/يناير، دعت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع إلى عقد اجتماع الفريق العامل الثلاثي المعني بانتقال وتوطيد المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، وذلك لمتابعة العملية التي بدأت بعد انتهاء الوضع القانوني لهذه المناطق الإقليمية في آب/أغسطس 2019. وقد اتفق الفريق العامل على جدول زمني للزيارات المشتركة للتحاور مع المقيمين في تلك المناطق الإقليمية السابقة والمجتمعات المحلية المحيطة بها والسلطات المحلية بشأن الجهود الجارية، من بين مسائل أخرى، لتحديد وشراء قطع الأراضي، وإتاحة سبل الحصول على الإسكان، وإدراج تلك المناطق رسمياً في الترتيبات البلدية المتعلقة بالشؤون الإدارية والتخطيط. وتعكف الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع على إعداد استراتيجية بشأن توطيد المناطق الإقليمية السابقة، وهي استراتيجية ما زال يتعين أن ينظر فيها المجلس الوطني لإعادة الإدماج. ومن شأن تضمينها جداول زمنية واضحة وموارد كافية أن يساعد في تبديد المخاوف السائدة في أوساط المقيمين في المناطق الإقليمية السابقة، الذين تكتسي مشاركتهم في هذه العملية أهمية أساسية.

24 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجريت أربع زيارات مشتركة، منها ما أُجري إلى بلدية إيتوانغو (مقاطعة أنتيوكيا) وبلدية بوينس آيرس (مقاطعة كاوكا)، حيث أدت المخاوف الأمنية ببعض المقيمين في المناطق الإقليمية السابقة إلى التقدم بطلب لانتقالهم إلى موقع آخر. وخلال تلك الزيارات، أعرب مقاتلون سابقون عن قلقهم من التأخير في حصولهم على الأراضي. وقد أُرجئت زيارات أخرى بسبب تفشي مرض فيروس كوفيد-19.

25 - وتواصل الحكومة، خصوصاً الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع والوكالة الوطنية للأراضي، العمل لتخطي الحواجز القانونية والتقنية والإدارية التي تؤخِّر شراء قطع الأراضي لصالح المناطق الإقليمية السابقة. وحتى الآن، لم تُخصَّص لها أي قطع أرضية.

إعادة الإدماج الجماعي خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج

26 - يقيم حالياً أكثر من 412 9 مقاتلا سابقا خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، حيث ما زال تمكينهم من كامل نطاق الاستحقاقات المنصوص عليها في اتفاق السلام يطرح تحدياً رئيسياً، على نحو ما أُشير إليه في تقارير سابقة. فهذه المناطق الجديدة المشمولة بإعادة الإدماج، حيث تجري عمليات جماعية، ما زالت تواجه في معظمها إمكانيات محدودة فيما يتعلق بالحصول على الأراضي والإسكان والتعليم والفرص الإنتاجية والرعاية الصحية والأمن.

27 - وإلى حد الآن، يستفيد المقاتلون السابقون المتواجدون خارج المناطق الإقليمية السابقة من 22 مشروعا من أصل 49 من المشاريع الإنتاجية الجماعية المعتمدة. وينطوي دعم إعادة الإدماج الجماعي في هذه المناطق الجديدة، سواء المقدم من الحكومة أو من القوة الثورية البديلة المشتركة، على أهمية أساسية لضمان استمرار المقاتلين السابقين من خارج المناطق الإقليمية السابقة في المشاركة بنشاط في عملية إعادة الإدماج.

إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي

28 - في 27 كانون الأول/ديسمبر 2019، اتخذت الحكومة قراراً ينشئ خارطة طريق لإعادة الإدماج، اتُّفق عليها بين الطرفين وتُحدد الإطار الطويل الأمد لعملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وسيكون الاستمرار في التحلِّي بروح الحوار وبذل جهود مشتركة أمرا أساسيا لتنفيذ خارطة الطريق هذه والتوعية بها. ففي الأشهر المقبلة، سيشارك الطرفان، من خلال عملية تشاركية، في وضع خطط لإعادة الإدماج متوسطة إلى طويلة الأمد، فردية وجماعية على حد سواء.

29 - ولم يجتمع المجلس الوطني لإعادة الإدماج إلا مرة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير واعتمد مشروعين جديدين من المشاريع الإنتاجية الجماعية، استفاد منهما 26 مقاتلاً سابقاً. وبذلك يصل عدد المشاريع الجماعية المعتمدة إلى 49 مشروعا، استفاد منها 156 2 مقاتلاً سابقاً (منهم 695 امرأة). وإضافةً إلى ذلك، صُرف تمويل لصالح 19 مشروعاً، ليصل بذلك مجموع المشاريع المموَّلة إلى 43 مشروعا، استفاد منها 148 2 مقاتلاً سابقاً (منهم 607 نساء). وزاد عدد المشاريع الفردية المعتمدة التي صُرفت لها أموال من 705 مشاريع إلى 225 1 مشروعا، استفاد منها 440 1 مقاتلاً سابقاً (منهم 301 من النساء). وتلقى حوالي 27 في المائة من المقاتلين السابقين المعتمدين الدعم الاقتصادي لمشاريعهم الإنتاجية من خلال هذه الآليات.

30 - واتفقت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع والقوة الثورية البديلة المشتركة على القيام، في إطار المشاريع الإنتاجية، بإدراج معايير لاستمراريتها، تشمل تدابير الحصول على الأراضي والوصول إلى الأسواق، وتلقِّي المساعدة التقنية، وتعزيز المنظمات الإنتاجية. وتقدم الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التقنية إلى 40 مشروعا جماعيا. فقد تلقَّى حوالي ثُلث المشاريع الفردية المساعدة التقنية من خلال آليات مختلفة، منها 233 مشروعاً تلقت الدعم من كيان حكومي يُسمى "إنبولسا" (iNNpulsa)، يُعنى بتشجيع مباشرة الأعمال الحرة والابتكار.

31 - وقد كان للشراكات مع القطاع الخاص والكيانات العامة الأخرى دور أساسي في ضمان توفير الدعم للمشاريع الإنتاجية. ففي شباط/فبراير، يسَّر الفريق العامل المشترك بين المؤسسات المعني بالسياحة مشاركة تسعة مشاريع يقودها مقاتلون سابقون وأفراد المجتمع المحلي في المعرض الوطني للسياحة.

ويواصل مكتب المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة، العمل مع القطاع الخاص، بما فيه سلاسل المطاعم والمحلات التجارية الكبرى ومع الجمعيات المهنية، لشراء منتجات المقاتلين السابقين.

32 - وما زال أكثر من ثُلثَي المشاريع الإنتاجية تُنفّذ على أراضٍ مستأجرة، ولم يحرز أي تقدم في منح الأراضي لهذا الغرض.

33 - وشكَّل المقاتلون السابقون 139 تعاونية ومنظمات إنتاجية أخرى وفقا لإجراءات قانونية؛ 18 تعاونيةً ومنظمةً منها ذات قيادة نسائية، و 9 منها تتألف حصراً من النساء. فهذه المنظمات الاقتصادية تشكِّل عاملا رئيسيا من عوامل استدامة المشاريع الإنتاجية الجماعية. ويتطلب العديد منها المساعدة والدعم التقنيين، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل القانونية والإدارية والتسويقية. وحتى تاريخه، تلقّى الثلث منها فقط مساعدة تقنية.

34 - وواصل الفريق التقني العامل المعني بالمسائل الجنسانية التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج إصدار توصيات ترتبط بالمساواة بين الجنسين في المشاريع الإنتاجية، ولكن افتقاره إلى الموارد وقدرات تقنية مكرسة على الصعيد المحلي ما زال يطرح صعوبات. وبالمثل، فرغم ما يبذله المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشؤون الجنسانية والفريق العامل المعني بالمسائل الجنسانية من جهود للدفع قدما بالإجراءات الجنسانية الواردة في السياسة الوطنية لإعادة الإدماج، فإن نقص الموارد قد أعاق تنفيذ هذه الإجراءات.

35 - وتُبذل جهود لتوفير الإسكان للمقاتلين السابقين وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى حصولهم على الأراضي. ففي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، أصدرت وزارة الزراعة قرارين يمنحان إعانات مالية خاصة بالإسكان الريفي لـ 501 من المقاتلين السابقين المقيمين في المناطق الإقليمية السابقة، ولكن تلك الإعانات لن تتحقق إلا بعد شراء الأراضي المخصصة لتلك المناطق. واعتمدت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع المبادئ التوجيهية التي تُجيز للمقاتلين السابقين استغلال الدعم الاقتصادي المقدم لمرة واحدة في مشاريع الإسكان المنصوص عليها في اتفاق السلام.

36 - ويعقد الفريق العامل التقني المعني بالصحة التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج - المؤلَّف من القوة الثورية البديلة المشتركة والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع ووزارة الصحة والبعثة - اجتماعات منتظمة لتنسيق التدابير الوقائية المرتبطة بتفشي مرض كوفيد-19. وفي 18 آذار/مارس، أصدرت السلطات والقوة الثورية البديلة المشتركة بيانا مشتركا عن التوعية بهذه التدابير الوقائية، بما في ذلك إشعار المقاتلين السابقين بالمكوث داخل المناطق الإقليمية السابقة وسائر المناطق المشمولة بإعادة الإدماج الجماعي. والأهم من ذلك هو أن الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع ذكرت أن تفشي المرض لن يمس بالبدل الشهري الذي يُصرف للمقاتلين السابقين.

37 - والتحق نحو 98 في المائة من المقاتلين السابقين بالنظام الوطني لتقديم الخدمات الصحية. وتواصل الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة والبعثة رصد حالة تنفيذ الخدمات الصحية المؤقتة في المناطق الإقليمية السابقة. ويجري الفريق العامل التقني المعني بالصحة دراسة استقصائية لتحديد احتياجات الناس والعقبات التي تعترض حصولهم على خدمات الرعاية الصحية خارج المناطق الإقليمية السابقة. ومازال المقاتلون السابقون ذوو الإعاقات والمسنون والأشخاص الذين يعانون أمراضا مزمنة يواجهون صعوبات

تعترض حصولهم على الخدمات المتخصصة. وما زال القلق يساور المقاتلات السابقات من محدودية ما يُتاح لهن من خدمات الرعاية الصحية الإنجابية والرعاية الوقائية.

38 - ويوجد في الوقت الراهن 224 5 فردا من المقاتلين السابقين (25 في المائة منهم نساء) مسجلين في البرامج التعليمية، من المستوى الابتدائي إلى الثانوي. ويتزايد أيضا بحثُ المقاتلين السابقين عن فرص التعليم العالي. وقد حصل ما مجموعه 768 1 من المقاتلين السابقين (29 في المائة منهم نساء) على التدريب المهني عن طريق الهيئة الوطنية للتدريب، واتُّخذت تدابير لربط التدريب المهني بالعمالة الرسمية. وما زال التحاق النساء بالبرامج التعليمية والتدريبية متأثرا بمحدودية خدمات رعاية الأطفال ونقص الدعم المحدد الأهداف لاستفادتهن من فرص التوظيف.

دور المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة على صعيد المقاطعات والصعيد المحلي

39 - ينطوي ضمان استفادة المجتمعات المحلية من عملية إعادة الإدماج على أهمية أساسية لتعزيز التنمية والمصالحة على الصعيد المحلي. وقد أُحرز تقدم ملموس فيما يتعلق بالأخذ بالنهج المجتمعي المنحى إزاء عملية إعادة الإدماج المنصوص عليه في اتفاق السلام. ووضع الفريق العامل المعني بإعادة الإدماج المجتمعي التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج استراتيجية مشتركة بين القوة الثورية البديلة المشتركة والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع ترمي إلى تعزيز التماسك الاجتماعي ومنع الوصم. ومع وضع نفس الهدف في الاعتبار، تعكف الوكالة على تنفيذ 62 مبادرة ترمي إلى الجمع بين المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين. وتعمل الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع أيضاً بالتعاون مع وكالة إعادة تأهيل الأقاليم من أجل إدماج استراتيجيتها لإعادة الإدماج المجتمعية المنحى في تنفيذ البرامج الإنمائية المركَّزة على الأقاليم.

40 - وصرّحت السلطات المحلية والمجتمعات المحلية أن إنشاء المناطق الإقليمية في النواحي المتضررة من النزاع أثمر مشاريع إنتاجية، وأدى إلى تحسين الأمن، وتعزيز وجود الدولة. ففي الأماكن حيث يُنظر في نقل تلك المناطق الإقليمية السابقة، يساور القلقُ نفس السلطات والمجتمعات المحلية مما قد يُخلِّفه ذلك من آثار سلبية على الأمن وتقديم الخدمات الأساسية.

41 - وتعمل الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع بنشاط مع السلطات المحلية الجديدة لتشجيع إدراج سياسات إعادة الإدماج في خطط التنمية المحلية. وتضطلع السلطات الإدارية والمحلية بدور متزايد الأهمية في عملية إعادة الإدماج، ولا سيما في أعقاب المرحلة الانتقالية التي مرت بها المناطق الإقليمية السابقة.

إعادة الإدماج السياسي

42 - تولى المقاتلون السابقون الاثنا عشر ومرشحو حزب القوة الثورية البديلة المشتركة الذين انُتخبوا في الانتخابات المحلية لعام 2019، بمن فيهم الذين حصلوا على التزكية من أحزاب وتحالفات أخرى، مناصَبهم في كانون الثاني/يناير 2020. وعلاوةً على ذلك، عُين أيضا سبعة مقاتلين سابقين، من بينهم أربع نساء، في مناصب في الإدارات المحلية وإدارات المقاطعات.

43 - ووفقا لأحكام النظام الأساسي للمعارضة، الذي أقرّه البرلمان في إطار تنفيذ المادة 2 من اتفاق السلام، أعلن أعضاء المجالس البلدية الثلاثة المنتخبون تحت حزب القوة الثورية البديلة المشتركة موقفهم إزاء رؤساء البلديات الجدد كما يلي: عضو بصفته من مؤيدي الحكومة (دابيبا، مقاطعة أنتيوكيا)، وعضو بصفته مستقلاً (بالمار، مقاطعة سانتاندر) وعضو في المعارضة (إيكونونزو، مقاطعة توليما). ووفقا

لمقتضيات النظام الأساسي، يحق للأحزاب التي تعلن نفسها في صفوف المعارضة أو بصفتها مستقلة التمتع بحقوق وضمانات خاصة.

باء - الضمانات الأمنية

الضمانات الأمنية الممنوحة للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي

44 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت البعثة من وقوع 16 عملية قتل لأفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (من بينهم امرأة واحدة)، ليصل بذلك مجموع القتلى منذ توقيع اتفاق السلام إلى 190 شخصا (من بينهم ثلاث نساء). وتحققت البعثة أيضا من وقوع 39 عملية شروع في القتل (بما في ذلك ثلاث نساء) و 13 حالة اختفاء منذ إبرام اتفاق السلام. وتتابع البعثة عن كثب التحقيقات التي أجراها مكتب المدعي العام ووحدة التحقيقات الخاصة في الهجوم الفاشل في كانون الثاني/يناير على رئيس حزب القوة الثورية البديلة المشتركة، رودريغو لوندونو، وفي الوفاة الناجمة عن عنف التي راح ضحيتها اثنان من المقاتلين السابقين والتي تمكنّت السلطات من تحديد صلتها بالهجوم المذكور.

45 - ووفقا لما ذكره مكتب المدعي العام، فإن الاعتداءات على المقاتلين السابقين ما زالت ترتبط في معظمها بجماعات مسلحة غير مشروعة ومنظمات إجرامية. فقد وقع نحو 73 في المائة من عمليات القتل التي استهدفت المقاتلين السابقين في المناطق الريفية التي تتسم بمحدودية وجود الدولة والفقر والأنشطة الاقتصادية غير المشروعة وانتشار المنظمات الإجرامية. ولا تزال الاعتداءات متركِّزةً في مقاطعات كاوكا (36)، وناريينو (25)، وأنتيوكيا (22)، وكاكيتا (20)، وشمال سانتاندر (16)، وميتا (13)، وبوتومايو (13)، وفالي دي كاوكا (12)، التي أصدر مكتب أمين المظالم بشأنها أيضا أكبر عدد من الإنذارات. ففي هذه المناطق، يواجه المقاتلون السابقون أيضا خطرا متزايدا يتمثل في أنشطة التجنيد التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير المشروعة.

46 - ولم تقع إلا عمليتا قتل في المناطق الإقليمية السابقة، مما يدل على أهمية توسيع تدابير الحماية لتشمل المقاتلين السابقين المقيمين خارج تلك المناطق، بما في ذلك في المناطق الجديدة المشمولة بإعادة الإدماج الجماعي. وتعكف الآلية الثلاثية للحماية والأمن على توسيع نطاق زياراتها إلى النواحي الواقعة خارج المناطق الإقليمية السابقة بهدف توعية السلطات المحلية باحتياجات المقاتلين السابقين في مجال الأمن، بمن فيهم المقيمون خارج المناطق الإقليمية السابقة.

47 - ويواصل مكتب المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج تنسيق تنفيذ التدابير المعلنة في حزيران/يونيه 2019 لتعزيز الحماية للمقاتلين السابقين ودعم الكيانات المسؤولة عن التحقيق في الهجمات عليهم. وقد عقدت آلية التنسيق بين المؤسسات لشؤون الأمن والحماية، بقيادة المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج، أربعة اجتماعات على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك في المناطق التي شهدت أخطر حوادث العنف ضد الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وقد اشتكت القوة الثورية البديلة المشتركة من عدم دعوة ممثلي الحزب في اللجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية، التي أنشئت بموجب اتفاق السلام، لحضور هذه الاجتماعات.

48 - وفي شباط/فبراير، طالب مقاتلون سابقون في المنطقة الإقليمية السابقة في إيتوانغو (أنتيوكيا)، وهي البلدية التي شنت أكبر عدد من الهجمات على المقاتلين السابقين (تمكنت البعثة مت تأكيد 11 حالة قتل، ومحاولتي قتل، وحالة اختفاء واحدة)، بإعادة توطينهم عقب زيادة تدهور الوضع الأمني. وردا على

ذلك، ترأس المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج في 19 شباط/فبراير اجتماعا في إيتوانغو لآلية التنسيق بين المؤسسات لشؤون الأمن والحماية. واتفقت الحكومة والمقاتلون السابقون على ضرورة نقل المنطقة الإقليمية السابقة، وتنظر الحكومة حاليا في عدد من المساحات المحتملة من الأراضي. وبعد أربعة أيام من الاجتماع، وقع تشريد جماعي لـ 872 شخصا من المجتمعات الريفية في إيتوانغو حيث نزحوا إلى مركزها الحضري. كما طلب المقاتلون السابقون في المنطقة الإقليمية السابقة في بوينس آيرس (مقاطعة كاوكا) إعادة توطينهم بسبب الحالة الأمنية في تلك البلدية.

49 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضم 78 حارسا شخصيا جديدا، من بينهم 22 امرأة، إلى المديرية الفرعية المتخصصة للأمن والحماية التابعة للوحدة الوطنية للحماية، ليصل المجموع إلى 200 1 فرد، وهو العدد المنصوص عليه في المرسوم رقم 299 (2017). ويضم هؤلاء 193 1 حارسا شخصيا مكلفين بخطط حماية الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ويشمل ذلك الرقم 767 مقاتلا سابقا، من بينهم 146 امرأة. وهناك ما مجموعه 164 امرأة في الحرس الشخصي. ومع ذلك، ووفقا لما ذكرته المديرية الفرعية، لا بد من تعيين 183 حارسا شخصيا آخرين لخطط الحماية المعتمدة حديثا، وعددها 45 خطة، وخطط الحماية غير المكتملة، وعددها 54 خطة. ولا تزال المقاتلات السابقات يُفدن بأن طلباتهن المتعلقة باستخدام خطط الحماية الجماعية لا تحظى بالأولوية الكافية، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر التي يتعرضن لها.

50 - وهناك أكثر من 400 طلب بشأن خطط الحماية لم يبت فيها بعد، وذلك بسبب نقص الموظفين في المديرية الفرعية، مما تؤثر على الضمانات الأمنية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وقد قُتل ثلاثة مقاتلين سابقين في انتظار تنفيذ تدابير الحماية، وقُتل سبعة آخرين بينما كانت تدابير حمايتهم خاضعة لتقييم المديرية الفرعية.

51 - وأحرزت وحدة التحقيقات الخاصة تقدما في التحقيق في عدة عمليات قتل لأعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ونتيجة للتحقيقات التي أجرتها الوحدة، أمر أحد القضاة بالحبس الاحتياطي لعقيد وثلاثة جنود من الجيش الكولومبي بتهمة قتل المقاتل السابق ديمار توريس في نيسان/أبريل 2019. وفيما يتعلق بقتل القائد السابق للقوات المسلحة الثورية، ألكسندر بارا، في تشرين الأول/أكتوبر 2019 داخل المنطقة الإقليمية السابقة في ميسيتاس (مقاطعة ميتا)، أُلقي القبض على ستة أشخاص، من بينهم مقاتل سابق. وأفضت جهود الوحدة إلى ما مجموعه 24 إدانة (ثلاث قضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير) و 16 قضية في مرحلة المحاكمة (ثلاث قضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير)، من أصل 214 هجوما تم التحقيق فيها ضد مقاتلين سابقين، بما في ذلك 175 جريمة قتل و 26 حالة شروع في القتل و 13 حالة اختفاء.

52 - وفي شباط/فبراير، ألقى مكتب المدعي العام والشرطة القبضَ على خوسيه ألبيرتو أريغي، المكنَّى أيضا باسم "المحاسِب"، زعيم الجماعة المسلحة غير المشروعة من أفراد حرب العصابات المتحدون في منطقة المحيط الهادئ يونيداس ديل باسيفيكو، والتي تنشط في مقاطعة نارينيو. وقد اتُّهم بارتكاب جرائم مختلفة في حق قيادات اجتماعية ومقاتلين سابقين، بما في ذلك إصداره أمرا بقتل مقاتل سابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في كانون الأول/ديسمبر 2018. وتنطوي الجهود المبذولة لتحديد هويات مدبِّري هذه الاعتداءات ومقاضاتهم أهمية أساسية لمكافحة الإفلات من العقاب.

53 - ويتعين على قوات الأمن العام الاضطلاع بدور هام في دعم عمل الوحدة، بطرق منها ضمان وصولها الفوري إلى مسرح الجريمة والتعجيل بإلقاء القبض على المشتبه فيهم، سواء منهم الذين يرتكبون تلك الجرائم أو الذين يدبِّرونها. ويتعين عليها أيضا الاضطلاع بدور هام داخل مركز المعلومات المتكامل، الذي أُنشئ في إطار التدابير التي أعلنتها الحكومة في حزيران/يونيه 2019، وتقودها وزارة الدفاع. والمركز مكلف بدعم الوحدة في تحقيقاتها في الهجمات التي تُشن ضد المقاتلين السابقين.

54 - وفي شباط/فبراير، أصدر مكتب المفتش العام توجيها يأمر فيه مؤسسات الدولة بتنسيق تدابير الحماية لتفادي الأخطار التي يتعرض لها المقاتلون السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وفي ذلك الشهر نفسه، أنشأت لجنة السلام في مجلس الشيوخ آلية رفيعة المستوى للمتابعة بشأن الهجمات ورصد تدابير الوقاية.

55 - وعلى الرغم من الدور الهام الذي يضطلع به الفريق العامل المشترك المعني بالتحقيق في الهجمات على المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، والمؤلَّف من مكتب المدعي العام والقوة الثورية البديلة المشتركة والبعثة، فإنه لم يجتمع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية

56 - لا تزال المجتمعات المحلية في المناطق الريفية تتحمل وطأة العنف الناجم عن أعمال الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية، والمواجهات التي تقع فيما بينها، ومع قوات الأمن العام. ولا تزال المجتمعات المحلية في مقاطعتي تشوكو وكاوكا تتكبد المعاناة الناجمة عن أعمال هذه الجماعات، ولا سيما فيما يتعلق بالسيطرة على الاقتصادات غير المشروعة. كما أن الحالة في المناطق الريفية من مقاطعة أنتيوكيا، بما في ذلك بلدية إيتوانغو (انظر الفقرتين 24 و 48)، حيث ارتبطت عمليات القتل والمذابح والتشريد الجماعي المتعددة بالمنازعات بين الجماعات المسلحة غير المشروعة، تثير قلقا بالغا. وفي منطقة كاتاتومبو في مقاطعة شمال سانتاندر، تواصل الجماعات المسلحة غير المشروعة إيذاء المجتمعات المحلية التي طالت معاناتها. وفي 20 كانون الثاني/يناير، أعلن عمدة توماكو (مقاطعة نارينيو) حالة طوارئ إنسانية واجتماعية في البلدية بعد أن نجمت أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة عن سلسلة من عمليات التشريد القسري لعدة مجتمعات محلية أدت إلى نزوح أكثر من 000 3 شخص، معظمهم كولومبيون منحدرون من أصول أفريقية، من المناطق الريفية إلى المركز الحضري للبلدية. وفي مقاطعة بوتومايو، قُتل اثنان من قادة برامج استبدال المحاصيل، أحدهما امرأة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

57- وأصدر مكتب أمين المظالم 20 إنذارا مبكرا لمخاطر عديدة محدقة بالسكان المدنيين، من بينها أشكال التشريد القسري والحبس والاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان والتجنيد على أيدي الجماعات المسلحة غير المشروعة. وكانت ستة من تلك الإنذارات ذات طابع وشيك، صدرت للبلديات في مقاطعات سيزار وكاوكا وبايي ديل كاوكا وأنتيوكيا ونارينيو وقرطبة. وتشمل العديد من الإنذارات المبكرة مخاطر العنف الجنسي والتجنيد القسري.

58 - وأبرزت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في تقريرها السنوي الأخير الذي صدر في 26 فبراير/شباط، استمرار ارتفاع مستويات العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية في عام 2019، بما في ذلك 108 جرائم قتل تم التحقق منها (بما في ذلك 15 امرأة واثنان من أفراد فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين). وفي الفترة

من 1 كانون الثاني/يناير إلى 24 آذار/مارس 2020، تلقت مفوضية حقوق الإنسان 56 شكوى تتعلق بقتل القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان، تم التحقق من 6 منها، بما في ذلك قتل امرأتين.

59 - وتحدد المادة 3-4 من اتفاق السلام سلسلة من الآليات لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية والقيادات والمدافعين عن حقوق الإنسان من الحماية، وتدعو إلى وضع سياسة عامة بشأن تفكيك المنظمات الإجرامية التي تقف وراء معظم أعمال العنف. وقد اجتمعت إحدى هذه الآليات، هي اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، في 9 كانون الثاني/يناير، برئاسة الرئيس دوكي، بهدف المضي قدما في وضع هذه السياسة، وهي الولاية الرئيسية المنوطة باللجنة. ولا بد للتصدي للعنف في هذه الأقاليم من إحراز تقدم ملموس، مع مراعاة مدخلات ممثلي المجتمع المدني. وفي 23 كانون الثاني/يناير، عُقدت جلسة تقنية لتحليل مقترحات المجتمع المدني ووضع خريطة طريق لصياغة هذه السياسة.

60 - وينص اتفاق السلام أيضا على وضع برنامج شامل لأمن وحماية المجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم، بما يشمل اتخاذ تدابير من قبيل وضع بروتوكول خاص لحماية المجتمعات الريفية المتضررة من النزاع، ودعم الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان من جانب المنظمات في الأقاليم، ووضع برنامج ”دعاة السلام والتعايش في المجتمعات المحلية“ لدعم آليات تسوية النزاعات بالوسائل السلمية على الصعيد المحلي. وينص المرسوم رقم 660، الصادر في نيسان/أبريل 2018، على إنشاء البرنامج الشامل للأمن والحماية وينظِّمه. ومن شأن إحراز تقدم كبير في تفعيل البرنامج أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على الحالة الأمنية المتردية للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية من البلد.

61 - وفي 12 شباط/فبراير، أطلقت وزارة الداخلية خطة عمل البرنامج الشامل لتقديم ضمانات للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان، عقب العمل المشترك بين الحكومة وممثلي المجتمع المدني. وينص البرنامج على ثلاث مجالات عمل هي: الوقاية والحماية وعدم التكرار. وسيلزم توفير موارد كافية لضمان تنفيذ البرنامج تنفيذا كاملا. فمنذ انطلاقه، أحرزت وحدة الحماية الوطنية تقدم في تنفيذ بروتوكول يرمي إلى تعزيز تقييم المخاطر لصالح القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان.

62 - وفي 3 آذار/مارس، في مناسبة عُقدت تحت عنوان ”مائدة مستديرة من أجل الحياة“ في بويرتو أسيس (مقاطعة بوتومايو)، أُطلقت خريطة طريق للحماية الفعالة للقيادات الاجتماعية في المقاطعات، تركز على المقاطعات، كمبادرة مشتركة بين المجتمع المدني وحكام المقاطعات والمفتش العام. وتشجع خريطة الطريق على اعتماد حكومات المقاطعات تدابير لحماية القيادات، تمشيا مع اتفاق السلام. وتشمل التدابير ما يلي: إعطاء الأولوية لتنفيذ المرسوم رقم 660 المتعلق بالبرنامج الشامل لأمن وحماية المجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم؛ والتنسيق مع اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية؛ وتيسير فضاءات إقليمية للحوار، لكي يُستفاد منها في صياغة السياسة العامة بشأن تفكيك المنظمات الإجرامية وشبكات دعمها.

جيم - الضمانات القانونية

63 - واصلت المفوضية السامية للسلام والقوة الثورية البديلة المشتركة والبعثة عقد اجتماعات منتظمة وبطريقة ثلاثية للتصدي للتحديات المتبقية فيما يتعلق باعتماد الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وأكدت الحكومة اعتماد 269 من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، فبلغ بذلك العدد الإجمالي للمقاتلين السابقين المعتمدين 104 13 أفراد (129 10 رجلا و 975 2 امرأة). وعلاوةً على ذلك، قامت الحكومة بإخطار 66 فردا من الأفراد المعتمدين مؤخرا، ليبلغ بذلك العدد الإجمالي للأفراد الذين تم إخطارهم 891 12 فردا.

64 – ولا يزال هناك أفراد من المدرجة أسماؤهم في القائمة التي قدمتها القوة الثورية البديلة المشتركة إلى الحكومة في 15 آب/أغسطس 2017 ينتظرون تحديد حالتهم. وبدأت الحكومة تقييم 417 فردا من المدرجة أسماؤهم في القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال حالات نحو 190 شخصاً ممن اجتازوا فحصاً أولياً (165 منهم في السجن) قيد الاستعراض من جانب الحكومة. وقد أعلنت الحكومة أنها ستفتح حوارا مع القوة الثورية البديلة المشتركة في إطار آلية داخل لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه وذلك لاستعراض تلك الحالات. وفي حين أن هذه الآلية اتُّفق عليها على وجه التحديد في اتفاق السلام، فإن هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها الطرفان هذه الآلية رسميا.

65 – ومما يثير القلق أن 150 فردا معتمدا لا يزالون في السجن ولا يزال وضعهم القانوني في انتظار أن يُحدَّد من قبل الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام.

دال – المسائل الشاملة لعدة قطاعات

الجوانب الجنسانية

66 – لقد أُحرز بعض التقدم في تنفيذ الأحكام الجنسانية المتصلة بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية من اتفاق السلام. وتضطلع المقاتلات السابقات بدور رئيسي في تعزيز جهود المصالحة وإعادة الإدماج المجتمعي. وواصلت اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة والشؤون الجنسانية والتنوع التابعة للقوة الثورية البديلة المشتركة تنفيذ سلسلة من الأنشطة لتعزيز مشاركة المرأة وتعاونها مع المنظمات النسائية بشأن تنفيذ خطط التنمية المحلية في مقاطعات قرطبة ولا غواهيرا وكاوكا. ولا يزال تعزيز الأدوار القيادية والقدرة التنظيمية للمقاتلات السابقات، وإدماجهن على نحو فعال في عمليات صنع القرار، يشكلان تحديا.

67 – وفي 20 شباط/فبراير، جددت لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه ولاية المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية؛ وتم الاتفاق على وجه الخصوص على إدراج المقاتلات السابقات في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في المنتدى كمراقبات بصفة دائمة. وقد أشار المنتدى الخاص إلى أهمية الحفاظ على حوار رفيع المستوى مع الحكومة وقال إنه يحتاج إلى موارد كافية لمواصلة رصده للجوانب الجنسانية من الاتفاق.

68 – وفي كانون الثاني/يناير، تبادلت النساء اللاتي شاركن كمرشحات في الانتخابات المحلية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2019 من مختلف الأحزاب، بما فيها القوة الثورية البديلة المشتركة، الخبرات وتلقَّين تدريبا على القيادة خلال حوار سياسي متعدد الأحزاب شاركت في تنظيمه المنظمة غير الحكومية المسماة بعثة مراقبة الانتخابات، ومعهد هولندا للديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

69 – وشاركت المقاتلات السابقات وأفراد المجتمعات المحلية في مناسبات في جميع أنحاء البلد للاحتفال باليوم الدولي للمرأة، بما في ذلك أكثر من 15 مناسبة نظِّمت بدعم من منظومة الأمم المتحدة.

الشؤون الإثنية

70 – لا يزال الدعم المخصص للمقاتلين السابقين من المجتمعات المحلية الإثنية محدودا. وهناك مشروعان إنتاجيان جماعيان محدَّدان وافق عليهما المجلس الوطني لإعادة الإدماج: أحدهما في مقاطعة كاوكا، ويعود بالفائدة على المقاتلين السابقين من الشعوب الأصلية، والآخر في مقاطعة تشوكو، ويعود

بالفائدة على المقاتلين السابقين الكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية. أما المبادرات والمشاريع الإنتاجية القليلة الأخرى القائمة فهي في معظمها نتاج جهود المقاتلين السابقين أنفسهم، بدعم من السلطات التقليدية والمجتمعات المحلية.

71 - ولا تزال مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية تتأثر بالعنف المتفشي في عدة مقاطعات، بما في ذلك أشكال الاعتداء والتشريد الجماعي والحبس وتجنيد الأطفال، ولا سيما كاوكا وتشوكو ونارينيو وأنتيوكيا.

72 - واعتمدت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام بشكل جماعي 762 11 من السكان الأصليين من 69 مجتمعا محليا في مقاطعتي تشوكو وأنتيوكيا، وأكثر من 000 100 ضحية من 31 مجتمعا محليا من مجتمعات الشعوب الأصلية في مقاطعة كاوكا، وذلك في إطار قضاياها التي تركز على العنف في تلك المقاطعات.

الأطفال

73 - واصلت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع تنفيذ برنامج "مسار حياة مختلف" لفائدة 123 شاباً كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي عندما كانوا أطفالاً (70 امرأة و 53 رجلا). وتتابع البعثة والوكالة حالة عنف منزلي ضد إحدى العضوات المشاركات في البرنامج؛ وقد يلزم اتباع بروتوكول محدد في مثل هذه الحالات. ولم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بالشباب الـ 218 الذين حددت القوة الثورية البديلة المشتركة هويتهم في تشرين الأول/أكتوبر 2018 والذين يمكن إدراجهم في البرنامج.

74 - ولا تزال حالة أكثر من 200 2 طفل من أطفال المقاتلين السابقين تبعث على القلق. فنحو 900 طفل منهم يعيشون في المناطق الإقليمية السابقة. وأما بالنسبة لأولئك الذين يعيشون خارج المناطق الإقليمية السابقة، فإن حالتهم أخطر من ذلك بكثير. وقد لاحظت البعثة في الآونة الأخيرة إحراز بعض التقدم في إنشاء أماكن ملائمة للأطفال في أربع من المناطق الإقليمية السابقة (اثنان في مقاطعة غوابياري وواحدة في مقاطعة توليما وأخرى في مقاطعة سيزار).

75 - وأُبلغ عن حالات حديثة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من قِبل الجماعات المسلحة غير المشروعة في مقاطعات تشوكو وشمال سانتاندر وغوابياري ونارينيو وبوتومايو، مما يؤدي إلى استمرار الاتجاه الخطير الذي أبرزتُه في تقريري عن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا[1]. ويتضرر الأطفال أيضا من التشريد القسري، والعنف الجنسي، ومن وجود الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، وانقطاع الخدمات التعليمية بسبب الأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير المشروعة والاشتباكات التي تقع بين الجهات المسلحة، ولا سيما في مقاطعات أنتيوكيا وتشوكو وميتا وتوليما.

الشباب والسلام والأمن

76 - في شباط/فبراير، اجتمع الفريق العامل المعني بالشباب التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج لمناقشة استراتيجية لإعادة الإدماج مصممة خصيصا للمقاتلين السابقين الشباب مع التركيز على احتياجاتهم الخاصة ودورهم كبناة للسلام. وأشار المشاركون إلى المخاطر التي تواجه المقاتلين السابقين الشباب المتمثلة

(1) S/2019/1017.

في الوصم وجهود التجنيد التي تبذلها الجماعات المسلحة غير المشروعة، وأهمية إشراكهم في المشاريع الإنتاجية ومحافل صنع القرار. ووفقا للسجل الوطني لإعادة الإدماج، مثَّل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 28 عاما نحو 20 في المائة من المقاتلين السابقين في عملية إعادة الإدماج (864 امرأة و 669 1 رجلا). ومن بين أولئك الأشخاص، ينتمي 602 إلى الأقليات الإثنية و 134 هم من ذوي الإعاقة.

77 - وعُقدت ثلاث جلسات للمحادثة الوطنية، انصب فيها التركيز على الشباب. وخلال الجلسات، قدم قادة شباب مقترحات بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك المسائل المتصلة بالسلام.

التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

78 - يواصل فريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ البرامج الداعمة لتنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك الإصلاح الشامل في المناطق الريفية، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات المجتمعية، والهيئات المعنية بالشؤون الجنسانية والإثنية، والأولويات المنصوص عليها في اتفاق السلام.

79 - وقد حدد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد المانحين للحفاظ على السلام في كولومبيا، الذي استثمر في عام 2019 مبلغَ 29 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم البرامج المتصلة بالسلام، أولوياته للشهور المقبلة في دعم المصالحة وإعادة الإدماج، ومنع وصم المقاتلين السابقين، ودعم تنفيذ البرامج الإنمائية المركَّزة على الأقاليم.

80 - وفي 19 آذار/مارس، وقّعت حكومة كولومبيا ومنظومة الأمم المتحدة على إطار جديد للأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، للفترة 2020-2023، ينصب التركيز فيه على إحلال السلام والاستقرار، ودعم الجهود التي يبذلها البلد للتصدي لتدفق المهاجرين واللاجئين، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

81 - وفي آذار/مارس أيضا، وقعت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقا ستقوم بموجبه دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام برصد أنشطة منظمة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية Humanicemos DH، التي تستخدم حاليا 87 من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية، بمن فيهم 15 امرأة. وسيسمح الاتفاق لمنظمة Humanicemos DH ببدء عمليات إزالة الألغام، لتصبح ثالث أكبر منظمة مدنية لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في البلد.

رابعا - هياكل البعثة

ألف - الدعم المقدم للبعثة

82 - في ظل الجغرافيا المتطورة لعملية إعادة الإدماج والحاجة إلى التحقق من الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية، ستغلق البعثة معسكريها في تشاراس (مقاطعة غوابياري) وفيليبيناس (مقاطعة أراوكا) بحلول 31 آذار/مارس، وستبدأ الاستعدادات لنقل مكتبها في مقاطعة بايي ديل كاوكا من بوينافينتورا إلى كالي.

83 - وفي 29 شباط/فبراير 2020، كانت النساء يمثِّلن نسبة 49 من الموظفين المدنيين، و 58 في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و 36 في المائة من المراقبين الدوليين.

84 - وفيما يتعلق بتفشــي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بذلت البعثة جهودا متعددة الأوجه تمشــيا مع التوجيهات الصــادرة عن المقر وتدابير البلد المضـيف، بالتنسـيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وهي تغطي مجالات حاسـمة مثل اسـتمرارية تصـريف الأعمال والتخطيط للطوارئ، وسـلسـلة الإمداد، واقتناء لوازم طبية إضــافية وطلب توريدها، والدعم المتخصــص. وأنشــأت البعثة فرقة عمل وبدأت في تنفيذ ترتيبات عمل بديلة في جميع مكاتبها. وقد ألغيت جميع الرحلات غير الضــرورية أو أرجئت، وأصــبح الســفر داخل منطقة البعثة مقيداً استنادا إلى مدى أهميته.

باء - السلامة والأمن

85 - رصدت إدارة شؤون السلامة والأمن عن كثب الأثر الأمني المترتب على "الإضراب المسلح" الذي نظَّمه جيش التحرير الوطني، فضــــلا عن الأعمال التي تقوم بها الجماعات المســـلحة غير المشـــروعة في كاتاتومبو. ولم يبلغ عن أي آثار بالنسـبة لموظفي الأمم المتحدة أو أماكن عملهم. ولا يزال مسـتوى المخاطر المتبقية بعد تنفيذ تدابير إدارة الأمن ما بين متوسط ومنخفض.

جيم- السلوك والانضباط

86 - واصلت البعثة القيام بأنشطة التدريب الرامية إلى منع سوء السلوك والتمييز والتحرش (بما في ذلك التحرش الجنســي وإســاءة اسـتعمال السـلطة). وقد أنشــأت البعثة فريقين لتقصــي الحقائق لتولِّي التحقيق في حالتَي سوء سلوك مزعوم؛ وأُغلقت قضيتان أُخرَيان بسبب عدم كفاية الأدلة. ويجري التحقيق في ادعاء جديد أحيل إلى البعثة. وفي 23 آذار/مارس، لم يبلغ عن أي ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

خامسا - ملاحظات

87 - إنني أرحب ترحيبا حارا بأشـكال الإعراب المتعددة عن تأييد اتفاق السـلام والالتزام بتنفيذه الصــادرة عن رؤســاء البلديات والمحافظين الذين جرى تنصـيبهم مؤخرا من مختلف الأحزاب السـياسـية والمناطق في جميع أنحاء كولومبيا. والخطوات التي يتخذونها لإدراج عناصــــر اتفاق الســــلام في خططهم الإنمائية على مدى أربع سـنوات، بما في ذلك العمل مع الحكومة لتنفيذ البرامج الإنمائية المركَّزة على الأقاليم، هي خطوات مشجعة. ويشكل إطلاق خريطة الطريق للحماية الفعالة للقيادات الاجتماعية في المقاطعات مؤشرا طيبا على أن المحافظين ملتزمون بالتصدي للعنف ضد المجتمعات المحلية والقيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنســـــان. وآمل أن يمضــــــي جميع المحافظين قدما في تنفيذ مقترح الحكومة بأن يكون لجميع إدارات المقاطعات مكتب يعنى بشؤون السـلام، وأحث رؤساء البلديات على اتخاذ تدابير مماثلة وتخصيص ما يلزم من الموظفين والموارد لتنفيذ السـلام. ويتعين على رؤسـاء البلديات والمحافظين، فضــلا عن المجالس البلدية ومجالس المقاطعات، أن يضـطلعوا بدور أسـاسـي في بناء السـلام. ويمكنهم مواصـلة الاعتماد على منظومة الأمم المتحدة كجهة شريكة.

88 - وإذا نظرنا إلى العام المقبل، هناك عدة مسائل رئيسية ينبغي أن تحظى بالأولوية في جدول أعمال التنفيذ الشـامل لاتفاق السـلام. وفي مقدمتها اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضـع حد لعمليات القتل المأسـاوية للقيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين. ويجب عدم ادخار أي جهد في توفير

الحماية والأمن لأولئك الذين يواجهون مخاطر محددة نتيجةً للأدوار التي يضطلعون بها في تعزيز حقوق الإنسان وتنفيذ اتفاق السلام والدفاع عن مصالح مجتمعاتهم المحلية، وأولئك الذين ألقوا أسلحتهم وظلّوا ملتزمين بعملية السلام. وينص اتفاق السلام على إنشاء عدة آليات لضمان الحماية والأمن لهؤلاء الأفراد ومجتمعاتهم المحلية. وعلى الرغم من وجود تلك الأجهزة، لا بد من تعزيزها لكي تتمكن من الوفاء بولاياتها بفعالية وليكون لها تأثير حقيقي على الحد من العنف.

89 - وأحث مرة أخرى اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية على أن تجتمع بصفة منتظمة، وأن تحرز تقدما في اعتماد سياسة عامة لتفكيك المنظمات الإجرامية على نحو فعال، مع مراعاة المقترحات المقدمة من منظمات المجتمع المدني. والمنظومة الأمنية الشاملة المتعلقة بممارسة العمل السياسي، التي أنشئت في اتفاق السلام، هي آلية أخرى يمكن باجتماعها مجددا أن تساعد على تنسيق تدابير الحماية المعززة لأعضاء جميع الأحزاب السياسية. وتحتاج الوحدة الوطنية للحماية على وجه الاستعجال إلى موارد وموظفين لكي يتسنى لها توفير كل ما يلزم من موظفين لجميع خطط الحماية اللصيقة والاستجابة لأكثر من 400 طلب معلق. وبينما أرحب بالتقدم الذي أحرزته وحدة التحقيقات الخاصة في تحقيقاتها في الهجمات التي تُشنّ على المقاتلين السابقين والقيادات الاجتماعية، أحث جميع الجهات الفاعلة المعنية على تقديم الدعم الكامل للعمل الحاسم الذي تقوم به الوحدة من أجل تقديم مرتكبي هذه الهجمات إلى العدالة، بما في ذلك المشاركون في التخطيط لها.

90 - وينبغي أن تكون الأولوية الثانية هي تعزيز أسس عملية إعادة الإدماج في الأجل الطويل وكفالة استفادة جميع المقاتلين السابقين من مزايا إعادة الإدماج. ومع اكتمال المراحل الأولى الآن، يجب أن يتحول التركيز نحو كفالة استدامة العملية وشمولها. وبغية كفالة إتمام انتقال المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج بنجاح، لا بد من مراعاة آراء ومصالح المقاتلين السابقين ومن يحيط بهم من أفراد المجتمعات المحلية مراعاة تامة. وسيكون تعاون السلطات المحلية أساسياً لإدماج المناطق الإقليمية السابقة في ترتيبات الإدارة والتخطيط في البلديات. والمسألة التي طال أمدها المتمثلة في الحصول على الأراضي، سواء بالنسبة للمناطق الإقليمية السابقة أو بالنسبة للمشاريع الإنتاجية، هي لبنة أساسية تتيح للمقاتلين السابقين وأسرهم تطوير مشاريع حياتهم إلى جانب المجتمعات المحلية. وتهدف خريطة الطريق لإعادة الإدماج إلى وضع إطار لعملية إعادة الإدماج في الأجل الطويل؛ وأشجع الطرفين على مواصلة العمل معا، بروح من الحوار البناء، أثناء تنفيذه.

91 - وفي ظل كون أكثر من ثلثي المقاتلين السابقين يعيشون خارج المناطق الإقليمية السابقة، يتحتم على جميع الجهات الفاعلة - بما في ذلك القوة الثورية البديلة المشتركة والحكومة والسلطات المحلية والمجتمع الدولي - أن تتكيف مع ذلك الواقع وأن تراعي تماما شواغل وظروف هذه الفئة في خططها وأعمالها. ويكافح أولئك الرجال والنساء وأُسرهم من أجل الحصول على الخدمات الأساسية ويبحثون عن الفرص الاقتصادية في المناطق التي يكون فيها حضور المؤسسات محدودا، وهم أكثر عرضة للهجمات ولخطر التجنيد من جانب الجهات المسلحة غير المشروعة. ولن تنجح عملية إعادة الإدماج إلا إذا سنحت الفرصة لكل مقاتل سابق لا يزال ملتزما بعملية السلام للحصول على الحماية والأمن، بغض النظر عن مكان إقامته.

92 - إن نجاح اتفاق السلام في الأجل الطويل سيتحدد في نهاية المطاف بمدى قدرة المجتمعات المحلية التي عانت من عقود من العنف على التمتع بمزايا السلام. ولذلك ينبغي أن تتمثل الأولوية الثالثة لعام 2020 في ضمان أن تكون المجتمعات المحلية، ولا سيما الضحايا، في صميم جميع جهود بناء السلام. ويشمل ذلك تنفيذ الإجراءات الواردة في المادة 3-4 من اتفاق السلام بشأن الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية،

وتفعيل البرنامج الشامل لأمن وحماية المجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم. ولا بد أيضا من إحراز تقدم مستمر في الإصلاح الشامل في المناطق الريفية، بما في ذلك البرامج الإنمائية المركَّزة على الأقاليم، ولا بد من تنسيق البرامج الإنمائية مع البرامج الأخرى تنسيقا فعالا. وينبغي اتخاذ تدابير كافية لدعم المجتمعات المحلية المحيطة بالمناطق الإقليمية السابقة التي يعاد توطينها في مناطق أخرى. وفي حالة نقل المناطق الإقليمية السابقة لأسباب أمنية، فإنني على ثقة من أن ذلك لن يؤدي إلى تقليص وجود الدولة، بل إلى تعزيزه، وذلك لضمان حماية المجتمعات المحلية في تلك المناطق. فالوجود المستمر والمتكامل لمؤسسات الدولة هو أمر ضروري ويظل أكثر الوسائل فعالية لضمان السلام والاستقرار في الأقاليم.

93 - ومن الضروري، في جميع تلك المجالات الثلاثة ذات الأولوية، إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المحددة للنساء والأطفال والمجتمعات الإثنية والشباب. وأحث قادة القوة الثورية البديلة المشتركة، على جميع المستويات، على مضاعفة جهودهم بهدف زيادة مشاركة المقاتلات السابقات في محافل صنع القرار. ولا تزال القيادات الاجتماعية النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان يواجهن تهديدات تعوق قيادتهن. ويشكل إطلاق خطة عمل البرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان خطوة جديرة بالترحيب، وإنني أتطلع إلى تنفيذها على وجه السرعة وبالكامل. وما زال يتعين توفير المزيد من الموارد التقنية والمالية، وبالأخص على الصعيدين الإقليمي والمحلي. كما يتعرض المقاتلون السابقون من المجتمعات الإثنية، بما في ذلك القيادات من الشعوب الأصلية والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي، لتهديد خطير ويحتاجون إلى تدابير حماية محددة. وينبغي زيادة الاهتمام بتوفير التعليم والخدمات وأماكن رعاية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة لآلاف أطفال المقاتلين السابقين. وأخيرا، أشجع جميع الجهات الفاعلة على الاستماع إلى أصوات الشباب، الذين يشكل إبداعهم وطاقتهم والتزامهم بالسلام مصدر إلهام دائم.

94 - ويجب أيضا أن تظل أصوات الضحايا في صميم عملية السلام. وقد علَّق المجتمع الكولومبي، ولا سيما الضحايا، آمالا وتوقعات هائلة على عمل النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار لكي يؤدي إلى المعافاة والتوصل إلى الحقيقة وتحقيق العدالة والمصالحة. وأكرر تأييدي للعناصر الثلاثة في هذا النظام - أي الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص المصنَّفين في عداد المفقودين ولجنة الحقيقة - التي تسعى إلى تلبية تلك التوقعات. وأدعو جميع الجهات الفاعلة إلى المساهمة بالكامل في عملها، بما في ذلك عن طريق الإفصاح عن إسهاماتها في معرفة الحقيقة، وإبداء التعاطف عند الاعتراف بمعاناة الضحايا.

95- وسيطرح تفشي مرض فيروس كوفيد-19 العديد من التحديات أمام كولومبيا خلال الأشهر المقبلة. وأرحب بالتزام الحكومة بضمان الاستمرار في تنفيذ البرامج المتصلة بالسلام في هذا السياق المليء بالتحديات. وأرحب أيضا بالطريقة السريعة والتعاونية المنحى التي اتبعتها القوة الثورية البديلة المشتركة والحكومة في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للمناطق الإقليمية السابقة في إطار الفريق العامل التقني المعني بالصحة التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج.

96 - وإنني على ثقة، رغم الظروف المليئة بالتحديات، من أن عام 2020 يمكن أن يشهد تطورات مشجعة لكولومبيا من خلال التنفيذ الشامل لاتفاق السلام. وتعد زيادة مشاركة العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص والشباب والضحايا والزعماء الدينيون والسلطات المحلية وسلطات المقاطعات، من بين المؤشرات العديدة على أن الشعب الكولومبي ملتزم ببناء السلام معا وبزرع بذور المصالحة ورعايتها. ويمكنها أن تعوِّل على الدعم الكامل من جانب الأمم المتحدة.